وجهت وزارة الخارجية الأمريكية تحذيرًا جديدًا إلى مواطنيها في سوريا، وطالبتهم بأن يغادروا »في الحال«.
وقالت الوزارة في بيان إن المستقبل ربما سيشهد وقوف الرحلات الجوية المنتظمة، هذا بالإضافة إلى زيادة العنف والتوتر في سوريا.
ولفتت إلى أن تصريحات نظام الرئيس بشار الأسد بأن هناك قوى أجنبية وراء المظاهرات، وتركيزها على الولايات المتحدة، صارت تشكل خطرا على المواطنين الأمريكيين في سوريا.
وكانت الخارجية الأمريكية قد أصدرت بيانا عن هذا الموضوع قبل أيام، غير أنها جددت التحذير. وقال البيان: »نحث المواطنين الأميركيين في سوريا أن يغادروا فورا، بينما يتوافر النقل التجاري. وننصح المواطنين الأميركيين الذين يجب أن يظلوا في سوريا بالحد من السفر غير الضروري داخل سوريا«.
وأشارت الخارجية إلى أنه على الرغم من أن السفارة الأميركية لدى سوريا تواصل توفير خدمات جوازات السفر، وغيرها من الخدمات الطارئة للمواطنين الأمريكيين، صارت إمكانات وأعداد الموظفين في السفارة محدودة في حالات الطوارئ. وأنه إذا زاد توتر وعنف الوضع ستزيد المعوقات أمام تقديم الخدمات اللازمة.
وحذر البيان المواطنين الأمريكيين من أنه حتى المظاهرات التي تبدو سلمية يمكن أن تتحول إلى مواجهة وزيادة في أعمال عنف، وحثهم على تجنب مناطق المظاهرات، وعلى توخي الحذر إذا كانوا في مناطق مجاورة لمنطقة مظاهرات.
وقال البيان: إن الكثير من المدن السورية، بما في ذلك دمشق، وُضعت تحت إجراءات أمنية مشددة. ويواجه المسافرون على الطرق السورية زيادة في عدد نقاط التفتيش، وفي الحواجز التي تعوق السفر، وتمنع الدخول أو الخروج من مدن التوتر. هذا بالإضافة إلى أن الحكومة السورية رفضت »مرارا وتكرارا« منح الإذن للدبلوماسيين الأمريكيين بالسفر داخل سوريا، وأن هذا حدّ من قدرة موظفي القنصلية على تقديم المساعدات المطلوبة إلى المواطنين الأميركيين خارج مدينة دمشق.
وأشار البيان إلى أن قرارات فرض مقاطعات تجارية واقتصادية على سوريا تؤثر على رغبات مواطنين أمريكيين يريدون إجراء معاملات اقتصادية وتجارية ومالية في سوريا، وأن هذه العقوبات تمنع مواطني الولايات المتحدة من تقديم أي دعم مادي إلى الحكومة السورية، وأيضا تقديم »خدمات« داخل سوريا، أو دفع رسوم تجارية أو مالية، مثل ضرائب تجارية، ورسوم ترخيص، ورسوم منافع عامة.
وأوضح البيان أن المقاطعة تحظر أيضًا تقديم المصارف الأمريكية وشركات بطاقات الائتمان أي نوع من أنواع الخدمات في سوريا، وأن هذا لا بد أن يحد من قدرة المواطنين الأميركيين على سحب مبالغ نقدية أو إجراء معاملات تجارية.
وأشار البيان إلى أن قانون المقاطعة يستثني دفع نفقات المعيشة الشخصية في سوريا وإجراء معاملات أخرى شخصية، مثل الضرائب الشخصية والرسوم المدرسية، ورسوم المرافق العامة.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 12/10/2011
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com